

# الحكومة تسلّم مفاتيح وزارة الاتصالات لأوجيرو

بعد «اكتشاف» المرسوم رقم 3260، الذي يزعم وزراء كثر انه صدر من دون مناقشة على طاولة مجلس الوزراء، اكتُشف وجود مرسوم جديد، يتعلق بقطاع الاتصالات أيضاً، سلك الطريق نفسه... طريق الخفاء والتهريب، وقد تكون نتيجته تسليم مفاتيح وزارة الاتصالات لأوجيرو

## إيليّ الفرزلي

بحسب العدد الأخير من الجريدة الرسمية (21 حزيران) فإن مرسوماً يحمل الرقم 3269 قد وقّع في 19 حزيران من قبل رئيسي الجمهورية والحكومة ووزيري الاتصالات والمالية عنوان المرسوم هذه المرة «تكليف هيئة أوجيرو أعمال تشغيل وصيانة وتحديث وتوسعة المنشآت والتجهيزات وحماية الفواتير لوزارة الاتصالات» التدقيق في المرسوم يبيّن فصائح بالجملة، في الشكل وفي المضمون.

ليس المرسوم رقم 3260 ما هُرب فقط (راجع «الأخبار»، عدد يوم أمس)، يؤكد عدد من الوزراء أنهم لم يسيق أن سمعوا بالثاني أيضاً (3269)، المرسوم موقع بعد نحو شهر على بدء فترة تصريف الأعمال، لكنه يعتمد اسلوباً مشوهاً لقوننته، من خلال الإشارة إلى أن مجلس الوزراء وافق عليه بتاريخ 2018/4/4. هل سمع أحد بهذا القرار؟ وهل يُعقل أن يصدر المرسوم المتعلق بالقرار بعد شهرين

## المرسوم يزعم التشغيل والحيادية من وزارة الاتصالات ويسلمهما لأوجيرو

ونصف شهر من جلسة إقراره؟ علماً أن مراسيم تتعلق بقرارات لاحقة سبق أن صدرت في الجريدة الرسمية قبل المرسوم الأخير. هل السبب يعود إلى عدم احتمال المخرج حينها؟ أم أن كشف النقاب عنه في فترة تصريف الأعمال وفي ظل عدم انتخاب اللجان النيابية، يمكن أن يحرره من المساءلة؟ هذه المرة لم يتخاض المرسوم عن الخبير القانوني عصام اسماعيل، إن ذلك أمر معيب، خاصة أنه يدل على أن مجلس الوزراء يعرف أنه يخالف القانون، ومع ذلك يصز على المخالفة. هذا ما حصل فعلاً، لا بل أوتيتد». لكن الخطرقى إلى قانون الاتصالات جاء في بناءات المرسوم، من بوابة «حيث إن قانون تنظيم قطاع الاتصالات رقم 2002/431 لم يوضع موضع التنفيذ في كل ما

يتعلق بإنشاء شركة لبنان لتكوم» هل يُعقل أن تتعامل السلطة المعنية بتنفيذ القوانين، مع عدم تنفيذ أحدھا بوصفه أمراً عادياً؟ يقول الخبير القانوني الموجود لدى المديرية غير ملزم، خاصة أنه لا يكون عادة مبنياً على دراسة معمقة للمرسوم وقانونيته، كما يحصل عادة في الغرفة القضائية.

ما حصل قد حصل، لتكون النتيجة حصل أكثر من ذلك، فالمرسوم يتسلف برأي استشاري لمجلس الشورى، مسجل بتاريخ 17 نيسان، أي بعد 13 يوماً من موافقة مجلس الوزراء على



الحكومة تبرر لنفسها مخالفة قانون الاتصالات بحجة أنه لم يوضع موضع التنفيذ؛ (الوكالة الوطنية للإعلام)

القرار. هذا يعني أن القرار اتُخذ بغض النظر عن قرار «الشورى»، وبالتالي لا يمكن التسلف في لتبرير قانونية قرار المجلس، في الأساس رأي «الشورى» غير ملزم، خاصة أنه لا يكون عادة مبنياً على دراسة معمقة للمرسوم وقانونيته، كما يحصل عادة في الغرفة القضائية.

ما حصل قد حصل، لتكون النتيجة حصل أكثر من ذلك، فالمرسوم يتسلف برأي استشاري لمجلس الشورى، مسجل بتاريخ 17 نيسان، أي بعد 13 يوماً من موافقة مجلس الوزراء على

حسراً، فمأذا سيبقى للوزارة من دور بعد هذا المرسوم؟ في مقته إشارة إلى دور أشبه بدور الشركات الاستشارية، فالوزارة ستكون معنية بتوصيف الأعمال المطلوبة وكلفتها والية تنفيذها ومراقبة حسن التنفيذ بموجب عقد رضائي شامل يجدد سنوياً».

يبدي المرسوم بحسب مصدر متابع أشبه بعملية تسليم وتسلم بين الوزارة والهيئة، بعد أن سبقها المرسوم الذي يُشرع عملية تسليم جزء من مهمات «أوجيرو» إلى عدد من الشركات الخاصة. أي بمعنى آخر، إن الهيئة التي لطالما صنفت على أنها الذراع التنفيذية للوزارة، ستكون قادرة على التقرير، والحلول مكان مديرية الإنشاء والتجهيز ومديرية الاستثمار والصيانة، فيما يتحول التنفيذ إلى الشركات الخاصة، وبذلك تكون أموال الاتصالات كلها بيد أوجيرو، التي يفترض أن حصول الأموال إلى الوزارة (لم تعرف الالية، هل ستجري مفاصة تقطع من خلالها مستحقاتها راساً، أم تسلّم الأموال للوزارة، ثم تعود الأخيرة لتدفع لأوجيرو؟). مصدر مطلع يذكر أن كل المراسيم التي تتعلق بأوجيرو جاءت لتخالف قانون إنشائها، وبالتالي بدلاً من أن تسلّم مهمات الوزارة لأوجيرو كان يفترض أن يحصل العكس تماماً.

في كل الأحوال، إن عدم الطعن بالمرسومين وتحولهما إلى أمر واقع سيؤدي عملياً إلى تغيير وجه قطاع الاتصالات، علماً أن المرسوم الأخير أقر في جلسة عقدت في السرايا الكبيرة، وكان محورها اقتراح المغتربين، إضافة إلى نقل مباريات كأس العالم والتحضير لمؤتمر «باريس 4» (سيدر) والصفري الصحي في وادي قاديشا، ولم يُشر في مقرراتها الرسمية إلى قطاع الاتصالات، على أهميته، لا من قريب ولا من بعيد.

الا حاجة لقرارات من هذا النوع إلى تخصيص جلسات لها، أو ربما إلى قانون يصدر عن مجلس النواب؟ كل ذلك ليس مهماً، على ما يبدو، ومرة جديدة يُعزّر قرار استراتيجي من دون فسخ المجال أمام الوزراء لدرس القرار ومناقشته بشكل وافٍ، ربما ليس رايهم مهماً في ظل التوافقات الكبرى

## ردّ المحرر

شركتا التدقيق: الديون الجارية تحطّت التدفقات الجارية

ليس هناك ما يفنسر غرابة الفقرة المذكورة في اذعاء الشركة بأن وضعها المالي سليم، وأنها «على ثقة تامة» بأنها ستخفف مديونيتها في العام الحالي وتتقل إلى تسجيل الأرباح أيضاً» قد تكون هذه «شركة» التي لا تملك هذه القدرات الخارقة، فقد اكتفت بنقل الأرقام الواردة في التقرير الذي أعدهت شركتا «أرنست آند يونغ»، و«ديلويت آند تاوش» ولنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة بيروت:

(الديون) الجارية أو التي يترتب على

## محمد زناك

فجأة، أصبح هناك جورج عقيص، القاضي السابق، المُستقيل، أصبح نائباً قوَّاتياً. صار يظهر في مقابلات الصباح التلفزيونية، يُطلق تصريحات سياسية، يُساجل ويُناقش ويُحاور، إذ ما من «موجب تحفّظ» (قضائي) بعد اليوم، مقابلته الأخيرة أدخلته في سجّال «خفيف» مع وزير العدل سليم جريصاتي. كان ذلك مناسبة للتعرف أكثر على عقيص. عبثاً يُحاول القضاء، أقله في لبنان، أن يُحيطوا بأنفسهم بهالة من القداسة. هم أبناء هذا المجتمع، بكل ما فيه، وهنا أهمية تجربة عقيص. بدأ حياته المهنية في الصحافة عبر دورية «زحلة الفتاة». أصبح محامياً، هو آتٍ من بيت ليس قوَّاتياً. والده أقرب إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي، حتّى هو لم يكن بعيداً عن هذا التوجّه. أصبح قاضياً في البقاع، وقيل إنّ رئيس الجمهورية السابق، إلياس الهراوي، كان يوابته للارتقاء، من طبقة إلى أخرى. ليس غريباً أن يكون مُقرباً من رسمت غزّالة، ضابط الاستخبارات السورية في لبنان، قبل نحو 16 عاماً. يومذاك كان البعض يعده من قضاة «الوصاية السورية». من لم يكن كذلك آنذاك؟ مع اغتيال رفيق الحريري كان من الذي نقلوا «البنديّة» من كتف إلى آخر. أصبح «سيادياً». خلال كل هذه التحوّلات كان قاضياً. القضاة أيضاً يتحوّلون! المهم، عقيص من الداعين، حالياً، إلى أن «تُكْرَم» وزارة العدل لحزب القوَّات اللبنانية. رأيه أنّ «القوَّات» هي القدرة على اجترار معجزة العدالة في لبنان، مارس أكثر من العزم تجاه الوزير الحالي، جريصاتي، المنسوب على التّيّار الوطني الحرّ. فاته أنّ «القوَّات» تولّت وزارة العدل، عبر الوزير إبراهيم نجار، لمدة ثلاث سنوات، ومع ذلك لم يُصبح لبنان جنة العدالة! لم تحصل المعجزة!، على العكس، في تلك الفترة أصبح القضاء، بمثابة العصا التي تضرب بها «القوَّات»، خصوصاً، وحده الله يعلم كم جنى حزب عقيص أموالاً، في تلك الفترة، من قضايا القذح والذم في كل

كبيرة وصغيرة. الأرشيف مليء بتجاوزات تلك الحقبة، يُلُح عقيص، في تصريحاته، إلى جدارته الشخصية وأهليّته ليكون وزيراً للعدل. يُطلب أن يتسلّم هذه الوزارة شخص من «الكار» القضائي لأنّه يعرف الخفايا ويفهم كيف تجري الأمور. هكذا، يبدو في سجّال عقيص – جريصاتي الكثير من الشخصية. كلّ هذا لا يعني أنّ جريصاتي مالك عدليّ، بالتأكيد، يُمكن أن تُفكّم تجربته في الوزارة على حدة.

بالتناس، صحيح أنّ عقيص لم يُطرّد من القضاء، وأنّه لم يُسجّل بحقه سلوك شائن، وأنّه هو من بادر إلى الاستقالة، إلاّ أنّه حاول أن يُظهر خطوته هذه على أنّها «ثورة» عدليّة.

## حاول عقيص على هذه سنوات العودة إلى القضاء رغم تظهيره لاستقالته كعمل ثوري

لكن أين المهرب من الأرشيف؟ في مقابلة لصحيفة «النهار» (مع عام 2012) نجده يقول إنّ «الغربة في القضاء هي ما دفعته إلى الاستقالة». قدّم المسألة على أنّها خطوة في سبيل تعزيز استقلالية القضاء، وفصله عن السياسة، وأنّه استقال «لأن القضاء، كسبب لبنان ليس بخير». هنا تأتي أهمية ما كشفه جريصاتي في ردّه على عقيص، الأوّل تحدّث أنّ الثاني ترك القضاء، فعلاً، لكنّه حاول، أكثر من مرّة، أن يعود إليه، لكن من دون جدوى. كان مجلس القضاء الأعلى يرفض ذلك، لا لأسباب شخصية، في الظاهر، بل بسبب «قانون الموظفين». حصلت «الأخبار» على نسخ من رسائل عقيص إلى مجلس القضاء الأعلى، بداية من عام 2010، ورسائل إلى

## جورج عقيص:

# القاضي الذي «تسلّف» ووصل

أكثر من وزير عدل تعاقب على الوزارة، يطلب فيها العودة، لكن من دون نتيجة. هذا السؤال، هل أصبح القضاء راعاً، خالياً من السياسة والدم، حتّى قرّر عقيص العودة إليه؟ إذا، لم تلك العراضات «الثورية» والشعارات «المبهبطة»؟ في الواقع، عقيص كان يُريد أن يُغادر إلى دولة الإمارات العربية المتّحدة للعمل هناك لنحو عامين، بغية تحصيل مردود مالي عالٍ، ثم بعد ذلك العودة لاستئناف عمله القضائي في لبنان. لم يُئل الإذن لذلك عندها قرر أن يُغامر ويسافر. عمل بصفة مستشار في دائرة القضاء في إمارة أبو ظبي «بموجب عقد خاص». كُنّ شبكة علاقات مع أصحاب نفوذ، كل هذا كان بمثابة مقدمات لأن يُصبح اليوم نائباً، للأمانة، هناك قضاة كان مجلس القضاء الأعلى ووزراء العدل يأذنون لهم بالعمل في الخارج، من أجل تحسين دخلهم المالي، على أن يعودوا للعمل في القضاء بعد انتهاء عقودهم. أحياناً يحصل هذا بموجب اتفاقية بين الدول بعناوين مختلفة، مثل «الاستبداء» أو «الإعارة» وغير ذلك. أبواب «الرزقة» كثيرة لمن يعرف أطرها... والأهم، لمن لديه «الواسطة».

عموماً، كل هذا أصبح من الماضي. عقيص الآن نائب «من الأمانة» في لبنان. لديه تجربة جدية بأن تقرأ، ليس لمجرّد التوفّق عند شخصه، بل لمعرفة بعض ما يحصل في «دهاليز» القضاء. كثيرون اليوم من القضاة يعطون عقيص على ما وصل إليه. ربّما لو أصبح وزيراً للعدل، فسوف يعث برسالة إلى نفسه، يطلب فيها من نفسه أن يوافق على إعادة نفسه إلى القضاء، ولو ليوم واحد فقط. سنوات وهو يُحاول، بلا جدوى، الآن أصبح من طبقة «أعلى». بالتأكيد، قباله الوزارة والنيابة يُصبح القضاء «مش أكلة». الحديث هنا عن لبنان طبعاً. إنّاً يكن، علت الأصوات أخيراً، على نحو غير مسبوق، لكافة الفساد، أهم من يعتقد أنّ بإمكانه ليس مكافحة الفساد، بل مجرّد إصلاح بسيط في منظومة الدولة، ما لم يُصلح القضاء. هي العدالة. أزمة هذه البلاد هي في نظام العدالة.

## توضيح

لما كانت صحيفة «الأخبار» قد نشرت في 2016/02/09 مقالاً تحت عنوان «رئيس بلدية بيروت «سمسار» الشركات العقارية»، بقلم الكاتب حسين مهدي، يهم الجريدة أن تؤكد أنها تكن كل الاحترام لكل من الأشخاص الواردة أسماؤهم في المقال. فجريدة «الأخبار» لم ولن تتعمد الإساءة الشخصية ويبقى هدفنا الوحيد تنوير السراي العام، مع اعتذارنا عن أي ضرر غير مقصود قد يكون تسبب به نشر المقال.

نصف مخزونها من يوم إلى خمس سنوات، والتدفقات الجارية التي يتوقع أن تحصل عليها الشركة بين يوم وخمس سنوات. يظهر الجدول المرفق أن المطلوبات المالية خلال سنة واحدة تصل إلى 540 مليون دولار، وأن المطلوبات على مدى السنوات الخمس المقبلة تبلغ 752 مليون دولار، وهناك مطلوبات غير مالية بقيمة 101 مليون دولار مستحقة بلا تاريخ. هذا الواقع دفع «ديلويت آند تاوش» و«ارنست آند يونغ» إلى القول بوضوح: قيمة المطلوبات (الديون) الجارية تحطّت قيمة الأصول (الموجودات القابلة للتسبيل بما فيها أقساط الرّباّئن والإيرادات من الإيجارات وسواها) الجارية. في أسط العلوم المالية والمحاسبيّة، يعدّ هذا الأمر أحد أهم مخاطر الإفلاس، والتقرير يوجب لفت النظر إلى أن الشركة باعت أكثر من

نصف مخرزونها من يوم إلى خمس السهم الاسمي (يوم إصداره) مسجّل بقيمة 10 دولارات على رغم أنه يتداول في بورصة بيروت بنحو 8 دولارات، أي أنه خسر 20% من قيمته الاقتصادية. وشركة «سوليدير» تعترف بضعف قدرتها على البيع، ما يوجب التذكير بكتلة رئيس مجلس الإدارة ناصر الشماغ في الجمعية العمومية السابقة: «لا يمكن بيع العقارات بأسعار محروقة (fire sale)». يوماً، قال الشماغ هذه الكلمة ولم تكن لديه مشكلة سيولة خلافاً لما هو عليه الحال اليوم، إذ إن حاجة الشركة إلى السيولة وعدم قدرتها على زيادة مديونيتها وركود البيع قد يدفعها إلى عرض العقارات للبيع بأسعار محروقة! السعر المحروق هو مرادف للتصفية الذاتية، وإذا لم يكن هناك من يشتري

الاتصادي المعروف تتكوّن من 1,5 مليون دولار فقط خسارة تشغيلية و 110 ملايين دولار مؤونات واحتياطيات مالية يرتبط معظمها بتأخر الرّباّئن في تسديد ما يترتّب عليهم من ديون لمصلحة الشركة.

لقد انخفضت مديونية الشركة تجاه المصارف بقيمة 77 مليون دولار خلال العام 2017 لتصل إلى 529 مليون دولار في نهاية العام 2017، وفي المقابل، لا يزال لدى الشركة محفظة من السنندات بقيمة 502 مليون دولار فضلاً عن محفظتي الأراضي والأعلاك المبنية اللتين لا تقل قيمتهما عن 5,5 مليارات دولار بحسب تقييم إحدى الشركات المالية المتخصصة. فالإحصاءات بأن وضع الشركة المالي غير سليم هو عار عن الصحة تماماً.

الاتصادي المعروف تتكوّن من 1,5 مليون دولار فقط خسارة تشغيلية و 110 ملايين دولار مؤونات واحتياطيات مالية يرتبط معظمها بتأخر الرّباّئن في تسديد ما يترتّب عليهم من ديون لمصلحة الشركة.

لقد انخفضت مديونية الشركة تجاه المصارف بقيمة 77 مليون دولار خلال العام 2017 لتصل إلى 529 مليون دولار في نهاية العام 2017، وفي المقابل، لا يزال لدى الشركة محفظة من السنندات بقيمة 502 مليون دولار فضلاً عن محفظتي الأراضي والأعلاك المبنية اللتين لا تقل قيمتهما عن 5,5 مليارات دولار بحسب تقييم إحدى الشركات المالية المتخصصة. فالإحصاءات بأن وضع الشركة المالي غير سليم هو عار عن الصحة تماماً.

الاتصادي المعروف تتكوّن من 1,5 مليون دولار فقط خسارة تشغيلية و 110 ملايين دولار مؤونات واحتياطيات مالية يرتبط معظمها بتأخر الرّباّئن في تسديد ما يترتّب عليهم من ديون لمصلحة الشركة.

لقد انخفضت مديونية الشركة تجاه المصارف بقيمة 77 مليون دولار خلال العام 2017 لتصل إلى 529 مليون دولار في نهاية العام 2017، وفي المقابل، لا يزال لدى الشركة محفظة من السنندات بقيمة 502 مليون دولار فضلاً عن محفظتي الأراضي والأعلاك المبنية اللتين لا تقل قيمتهما عن 5,5 مليارات دولار بحسب تقييم إحدى الشركات المالية المتخصصة. فالإحصاءات بأن وضع الشركة المالي غير سليم هو عار عن الصحة تماماً.

# «سوليدير»: وضعنا المالي سليم! «الأخبار» ترد بالوقائع

جاءنا من شركة «سوليدير» التوضيح الآتي:

«تعبيراً على المقالين المنشورين في صحيفة «الأخبار» الغراء في الصفحتين 7 و 6 من عددها الصادر يوم 26/6/2018 تحت العنواين «سوليدير إلى إفلاس، تصفية أم ماذا؟» وهل تغزّر سوليدير جداما»، يهم الشركة أن توضح الآتي:

إن المعلومات والاستنتاجات الواردة